اختتام فعاليات توعوية لدعم مخرجات الحوار بمارب

اختتمت بمديرية الوادي محافظة مارب فعاليات الحلقات النقاشية للتوعية بأهمية دعم مخرجات الحوار الوطني ، نظمته جمعية حضارة سبأ للتوعية والبناء.

وهدفت الحلقات التي استهدفت الف مشارك ومشاركة على مستوى 30 قرية التعريف بمخرجات الحوار الوطني ، وضرورة تكاتف الجهود والتعاون من اجل التصدي لاعمال تخريب انابيب النفط وأبراج الكهرباء.

وفي الاختتام أكد وكيل محافظة مارب للشؤون الإدارية عبدالله الباكري أهمية هذه الفعاليات وانعكاساتها الايجابية في المحافظة على المصالح العامة واستتباب الامن والسكينة العامة .

وشدد على ضرورة تكاتف جهود الجميع في ترسيخ قواعد الامن والاستقرار والتوجه نحو البناء والتنمية .

من جانبه استعرض رئيس جمعية حضارة سبأ محمد ميقان نتائج ومخرجات المشروع الذي استهدف منطقة الدماشقة من خلال التوعية بمخرجات الحوار والوقوف صفا واحداً ضد اعمال التخريب التي تطال المصالح العامة .

لحج.. إجراءات لاستكمال مشاريع المياه المتعثرة بمديريتي بالحوطة وطور الباحة

ناقش مجلس إدارة المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمحافظة لحج أمس برئاسة المحافظ أحمد عبدالله المجيدي، مشاريع المياه المتعثرة في مديرتي الحوطة وطور الباحة .

وأكد الاجتماع الذي حضره أمين عام المجلس المحلي للمحافظة علي حيدرة ماطر، ضرورة إعلان المؤسسة لمناقصة التوريد والتركيبات المطلوبة لمشروع المرحلة الثانية من مياه طور الباحة حسب التقرير الفني المقدم من الجهات المعنية.

وفي الاجتماع أكد محافظ لحج أهمية استكمال مشاريع المياه المتعثرة ولم تنجز بمديريتي الحوطة وطور الباحة والاستعداد لمواجهة فصل الصيف وقدوم شهر رمضان المبارك من خلال توفير المياه لكافة المشتركين .

إب.. مناقشة الوضع الأمني في مديرية الرضمة

ناقش اجتماع برئاسة محافظ إب أحمد عبدالله الحجري أمس القضايا الأمنية والاجتماعية في مديرية الرضمة.

وحث المحافظ المجيدي الجهات المعنية على متابعة تسديد قيمة المياه كون المؤسسة مستقلة مالياً وعليها التزامات تجاه موظفيها لدفع رواتبهم إضافة إلى ما يترتب عليها من إصلاح الأعطاب الموجود في شبكة نقل المياه و خزاناتها وإصلاح الآبار والمضخات.

وقد ناقش المجلس عدداً من المواضيع واتخذ إزاءها القرارات المناسبة وأقر محضر اجتماعه السابق ووافق عليه وكذا الحساب الختامي للمؤسسة للعام المالي 2013م .

واستعرض الاجتماع الذي ضم وكيل أول المحافظة عبد الواحد صلاح واللجنة الأمنية ومشائخ وأعيان مديرية الرضمة جهود تثبيت الأمن والاستقرار في المديرية ودور الوجاهات الاجتماعية في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي.

وتطرق الاجتماع إلى الصلح الموقع بين طرفي النزاع في الرضمة وجهود حصر الأضرار الناجمة عن النزاع بينهما.

كما أكد الاجتماع ضرورة التنسيق بين الأجهزة الأمنية والوجاهات الاجتماعية لتحقيق الأمن والاستقرار.

وخلال الاجتماع أكد المحافظ الحجري ضرورة إخراج المسلحين من المديرية ومنع توافدهم وتطبيق القوانين على المخلين بالأمن والاستقرار.

تنفيذ مهام الهيئة

محافظة حضرموت تصدر 30% من إجمالي صادرات بلادنا من الأسماك

ومهامها الحالية في كافة مراكز الإنزال وفي المنافذ "الموانئ البحرية والبرية والجوية".

بالإضافة إلى بناء كادر متخصص بمجالات عمل الهيئة من خلال التأهيل الداخلي والخارجي في مختلف التخصصات، وإنشاء مركز إرشاد سمكي لرفع وعي الصيادين وكافة العاملين في مجال الصيد حول مختلف أساليب الصيد والتعامل الأفضل معه من حين اصطياده إلى وصوله للمستهلك ، وإقامة محطتي ارصاد تدرس المتغيرات الهيدرومتيورولوجية تساعد في دراسة التأثيرات التي قد تطرأ على المخزون السمكي وكذا تعطي لنا إنذاراً مبكراً لأي تغيرات مفاجئة قد تؤدي إلى خسائر حتى يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفاديها.

صعوبات ومعوقات

كما تطرق الدكتور الغرابي في ختام حديثه إلى الصعوبات التي تواجهها الهيئة حيث قال: هناك جملة من الصعوبات والمعوقات لتنفيذ المهام الرئيسية أبرزها عدم الإلمام "خاصة من قبل المالية" بالمهام المناطة بالهيئة حالياً والتي أهمها الإشراف والرقابة على حسن استغلال الثروة السمكية واستدامة مواردها للأجيال القادمة، حيث أصبح دور الهيئة رقابياً إرشادياً في الغالب ولا تمارس الصيد ولا التسويق للمنتجات السمكية وبالتالي فإن مصادرها الحالية المباشرة أصبحت ضئيلة جداً وهي جباية مستحقات الدولة من المستفيدين في الثروة السمكية ونصيب الهيئة منها لا يغطي النفقات المباشرة بالكامل في كل مراكز الإنزال، ولا يغطي برامج وخطط الهيئة خاصة في هذه المرحلة.

ومن الصعوبات التي تواجهها الهيئة أيضاً تهرب المستفيدين من دفع مستحقات الدولة متذرعين بطرق وأسباب لا تعفيهم عن الدفع وكان الأحرى أن يكونوا الداعم الرئيس لتمكين الهيئة وفروعها من القيام بعملها لما لذلك من فائدة عائدة على كل من المستفيدين، وعدم قيام الهيئة بعملها أو تأخير القيام به له مردود سلبي كبير جداً على المخزون وبالتالي على كل من المشاركين في حلقات سلسلة الثروة السمكية "منتج، مشتري، مصنع، مصدر، مستهلك، وما بينهم" وهذا يؤدي إلى علاقة سقيمة بين الشركاء في الوقت الذي يتطلب تضافر وتعاون وتناغم عملهم مع بعض كون عدم وجود واحد خسارة الكل، أي من المهم أن يحافظوا على مصالح بعضهم للبقاء وتأسيس رؤية مستقبلية جيدة تخدم مصالحهم وترفع من إمكانياتهم وتخفف من أعبائهم الثقيلة حالياً.

وأضاف رئيس الهيئة: إن نطاق عمل الهيئة واسع جغرافياً بدءاً من محافظة شبوة ومحافظة حضرموت وكذا محافظة سقطرى، وليس المشكلة في طول الشريط الساحلي لكن في عدد المكونات المتناثرة هنا وهناك والتي كلها تستحق اهتمامنا بها، والعوائق الرئيسية في هذا الشأن وجود عدد كبير من جمعيات الصيادين لا تستطيع مساعدة كل واحدة منها على حدة لشحة الإمكانيات خاصة وتمركزهم في الغالب في كل قرية ولهم نفس المطالب.. مما تجعلنا نبقي على أي منشأة سيتم إقامتها لتحسين البنية التحتية باسم الهيئة ، وهذا يضيف لنا أعباء جديدة وبعثرة لإمكانياتنا المحدودة، بدلاً من أن يساعدنا ويساعدوا أنفسهم في تحسين الخدمات في مناطقهم وغير ذلك كثير، ولذا نطلب من الأخوة القائمين على الجمعيات التفكير الجاد في الحفاظ على جمعياتهم وتنميتها ، وهذا لن يتأتي إلا من خلال توحيد الجمعيات الواقعة في منطقة جغرافية صغيرة تجمع كل الصيادين المرتبطين بمساحة صيد واحدة ونفس القوارب أو وسائل الصيد وطرق الصيد نفسها ، وبالتالي لا يوجد ما يفرق بينهم غير عوامل شخصية وذاتية من الخطأ بقاؤها عائقاً لتطوير الجمعيات أو سبباً لانهيارها.

عمران.. المباني السكنية وشجرة القات تزحف باتجاه قاع البون الزراعي

تشتهر محافظة عمران بأرض زراعية خصبة أهمها قاع البون الفسيح التي تزرع فيه الحبوب والبقوليات والفواكه مثل الرمان والسفرجل والخوخ والتفاح والكثير من الخضروات مثل الطماطم والبطاط والكوسا والجزر وغيرها من المحاصيل الزراعية التي يتم بيعها في العديد من المناطق والمحافظات المجاورة، إلا أن هنالك مخاطر جمة تهدد الزراعة في عمران، وخاصة بقاع البون، أبرزها الزحف المتواصل للمباني السكنية إلى وسط القاع والاستخدام المفرط للمبيدات الكيماوية التي تهدد بالقضاء على التربة والحقول الزراعية في قاع البون والتي تنتج مختلف المحاصيل الزراعية على مدار العام.

عمران / عبد الوهاب العشبي

الأخ سمير أحمد الماخذي قال: من المؤسف أن نشاهد هذه المباني السكنية في وسط هذه الحقول الزراعية بهذا الشكل المحزن الذي يهدد بانتهاء الزراعة وإحلال المباني الخرسانية محلها الأمر الذي يحتم على السلطة المحلية والجهات المعنية القيام بدورها للحد من انتشار هذه المباني السكنية في قاع البون الخصب الذي ينتج العديد من المحاصيل الزراعية.

محمد محسن الخدري من جانبه أضاف أنه إلى جانب ظاهرة زحف المباني السكنية على الأرض الزراعية في قاع البون فإن العديد من المزارعين قاموا بإحلال شجرة القات بدلاً من المحاصيل الزراعية التي تنتج أراضيها البطاط والطماطم والحبوب والعديد من الخضروات والفواكه التي تشتهر بها هذه المنطقة وذلك نتيجة للجشع واللهث وراء الربح السريع الذي يتم الحصول عليه من عائدات بيع القات ودون استشعار للمسؤولية تجاه تحويل هذه الأرض الزراعية الخصبة إلى مزارع للقات بدلاً من الخضروات والفواكه.

غياب التوعية والإرشاد

فيصل محمد الدحيمي يرى أن قيادة السلطة المحلية بمحافظة عمران لا تقوم بدورها في الإرشادات المتواصلة للمزارعين والفلاحين وتوعيتهم من مخاطر انتشار المباني السكنية وانتشار شجرة القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى كما أنهما لا تحرك ساكناً جراء العبث بهذه الحقوق الزراعية.

الأخ محمد محسن مرفق قال إن قاع البون يعد من القيعان الزراعية الكبيرة في اليمن ويمتاز بخصوبة تربته والتي تحولت في الآونة الأخيرة إلى مبانٍ سكنية للمواطنين بعد أن كانت أرضاً زراعية خصبةً تنتج العديد من المحاصيل الزراعية ويعود ذلك لعدم قدرة هذه الأرض على إنتاج أي محصول زراعي بسبب الاستخدام المفرط للمبيدات الكيماوية والسموم التي أتلفت التربة وجعلتها صلبة لا تقوى على إنتاج أي محصل مما يضطر المزارع لبناء منزل سكني على هذه الأرض لتعود عليه بالفائدة .

تدهور الزراعة

مدير عام الإعلام بمحافظة عمران يحيى الخدري قال: إن الزحف المتواصل للمباني السكنية في قاع البون ينذر بالقضاء على الحقول الزراعية وهذا يتطلب التوعية المستمرة للإخوة المزارعين والفلاحين بأهمية هذه الأرض وما تنتجه من خضروات وحبوب وفواكه وغيرها وتعود فائدتها للوطن المواطنين ونحن بصدد عمل توجيه للإخوة مدراء الإعلام بالمديريات وخصوصاً بمديرية جبل يزيد وعيال سريح الذي يقع فيها جزء كبيرة من مساحة قاع البون ضمن إدارتهم لإيلاء هذا الموضوع أهمية بالغة في التغطية الإعلامية المختلفة وكشف المتسببين في تدهور الزراعة في هذا القاع الخصب وبما أننا سنقوم بالتنسيق مع مكتب الزراعة بتنظيم دورات تدريبية وإرشادية للمزارعين للحد من العبث بهذه الحقول الزراعية وكذا عن أضرار الاستخدام المفرط من قبل المزارعين للمبيدات الكيماوية والسموم غير المرخصة قانوناً والتي تمثل أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة في إتلاف التربة وتصحرها مما يجعل المزارعين يقومون بالبناء فيها.

أخطار محدقة

كما تحدث مدير عام الزراعة بمحافظة عمران المهندس علي وهاس بالقول: إن الزحف العمراني المتواصل في قاع البون والذي يؤثر بشكل سلبي على الأراضي الزراعية التي تبلغ مساحتها الخصبة (37) كيلومتر مربع وتقل هذه المساحات بعد انتشار المباني في وسط القاع ووسط الحقول.. مشيراً إلى أن الزحف العمراني يؤدي إلى فقدان معالم الزراعة في القاع الذي ما زال ينتج العديد من الخضروات والبقوليات والحبوب التي يتم تصديرها إلى بعض محافظات الجمهورية.

وأضاف وهاس أن هناك أيضاً خطر يهدد قاع البون يتمثل في انتشار شجرة القات وزراعتها كبديل لزراعة الخضروات والفواكه إضافة إلى الاستخدام المفرط لبعض المزارعين والفلاحين للمواد الكيميائية التي يقومون برشها على محاصيلهم والتي تتسبب في تصحر التربة الزراعية جراء الاستخدام المتواصل لهذه المبيدات السامة التي تؤدي إلى فقدان الزراعة خصوبتها وتساهم في نشر بعض الأمراض والأوبئة الخبيثة وفقدان القيمة الغذائية للمنتجات الزراعية لا سيما وأن العديد من المزارعين والفلاحين يقومون باستخدام هذه المبيدات بدون إرشادات مسبقة مما يهدد التربة والحقول الزراعية جراء تكرار الرش بهذه المبيدات.

وأكد وهاس أن مكتب الزراعة والري بمحافظة عمران يعمل بكل جهد في إرشاد وتوعية المزارعين عن المخاطر التي تهدد هذا القاع الخصب والنتائج السلبية التي ستظهر في حالة استمرار الزحف العمراني؛ على المزارعين أنفسهم وعلى الوطن.

بتكلفة تجاوزت مليار ريال

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ64 مشروعاً تنموياً بوادي وصحراء حضرموت

أكد الأخ رمضان عبود باجبير مدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بوادي وصحراء حضرموت أن الأيام القليلة المقبلة ستشهد وضع حجر الأساس لـ"51" مشروعاً في مجالات التربية والتعليم والصحة والسكان والشباب والرياضة والإدارة المحلية.. مشيراً إلى أنه تم رصد مخصصات هذه المشاريع ضمن ميزانية العام الجاري 2014م بحوالي (600) مليون ريال في إطار السلطة المحلية والمركزية.

سيئون/ أحمد سعيد بزعل

وقال إن المشاريع الجاري تنفيذها في الوقت الحالي في مديريات وادي وصحراء حضرموت بلغ عددها (234) مشروعا باستثمارات إجمالية تقدر بـ(10) مليارات ريال فيما سيتم بمناسبة العيد الوطني الرابع والعشرين افتتاح (9) مشاريع بكلفة إجمالية قدرها (مليون ومائة وثلاثين ألف دولار) إضافة إلى وضع حجر أساس لعدد (4) مشاريع بكلفة إجمالية بلغت بـ(830) ألف دولار ممولة جميعها من مشروع الأشغال العامة.

مشيرا إلى أن مديريات وادي وصحراء حضرموت شهدت خلال الخطة الخمسية الثالثة (2006-2010م) تطورات إيجابية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من الانعكاسات السلبية التي شكلت في مجملها تحديات وطنية ومحلية وأسهمت في تأخير وتأثر النمو وخاصة في مجالات السياحة والاستثمار بسبب الاختلالات الأمنية التي شهدتها المنطقة وتأثير ذلك على تدفق السياح إلى مناطق الوادي المختلفة إلى جانب الأزمة المالية التي شهدتها الحكومة خلال الفترة الماضية التي ألقت بظلالها على الجهاز الحكومي والذي شهد تراجعاً كبيراً عما كان في سنوات خلت ثم إن ذلك كان له بالغ الأثر على الاستثمارات في القطاع الزراعي وناهيك على الآثار المدمرة لكارثة سيول 2008م .

ولفت باجبير بأنه تم تنفيذ (696) مشروعا خلال الخمس سنوات الممتدة من (2006-2010م) بلغت توظيفاتها الاستثمارية (44) مليار ريال بمعدل (9) مليار سنويا في حين ما تم إنفاقه (37) مليار بنسبة تنفيذ (84%) حيث تركزت معظم هذه النفقات في تنفيذ مجموعة من المشاريع حظيت مشاريع البنية التحتية وهي (الأشغال والطرق والاتصالات والكهرباء والمياه وهيئة الطيران المدني وغيرها) نسبته على ما نسبة (70%) من حجم النفقات في حين كانت نسبة (22%) لقطاع التنمية البشرية وتتمثل في (التربية والتعليم والصحة والثقافة وغيرها) ثم الخدمات الحكومية بنسبة (5%) لتشمل الثقافة واللجنة العليا للانتخابات والإدارة العامة وأخيرا القطاعات الإنتاجية بنسبة (3%) ويشمل الزراعة والصناعة والسياحة .

مؤكداً أن هذه الاستثمارات انعكست بصورة إيجابية على تحسين عدد المؤشرات أبرزها زيادة نسبة التغطية بالكهرباء للسكان إلى (78%) وفي مجال المياه ارتفعت نسبة التغطية إلى حوالي (53%) في الجانب الحضري والأرياف ومواصلة استكمال بناء الهياكل الأساسية (الطرقات - إنارة - اتصالات وغيرها) إضافة إلى تطوير مطار سيئون وإنشاء عدد من المكاتب البريدية والوكالات البريدية وتطوير الأوضاع الصحية من خلال ارتفاع نسبة التغطية بالخدمات الصحية من خلال التوسع في بناء المنشآت الصحية (مستشفيات - ومراكز صحية - وحدات صحية ومراكز رعاية الأمومة والطفولة وبناء المنشآت التعليمية في مختلف المراحل وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وخاصة الإناث وإنشاء خدمات التعليم الجامعي والفني) .

وأكد المدير العام لمكتب وزارة التخطيط والتعاون بوادي وصحراء حضرموت أن هناك تحديات رافقت سير تنفيذ هذه الخطة ومثلت عائقا نحو بلوغ أهدافها التي تم رسمها من قبل أجهزة السلطة المحلية في المحافظة والوادي ومنها الإشكاليات السكانية ومعدلات النمو المرتفعة وضعف الموارد البشرية وتفاقم العجز في الموارد المائية وانحرافات التربة وضعف جاذبية البيئة الاستثمارية وانعدام خدمات الصرف الصحي في مناطق وادي حضرموت وتحديدا في المدن الرئيسية التي لازالت تشكل عبئاً وأثرت بشكل كبير على الجانب البيئي وبالنظر إلى هذه التحديات فإن الخطة الرابعة (2011-2015م) ركزت على تجاوز هذه الخدمات من خلال تحديد الأهداف والسياسات والإجراءات التنفيذية لمجمل قطاعات تركيبة الاقتصاد الوطني .

مشيراً إلى أن حجم التوظيفات الاستثمارية خلال السنوات الأربع من الخطة الرابعة (2011-2012-2013-2014م) بلغت (59) ملياراً وذلك لتنفيذ (280) مشروعا منها (155) مشروعا للسلطة المحلية و(125) مشروعا للسلطة المركزية في حين بلغت النفقات الفعلية عليها حتى نهاية 2013م (8) مليارات ريال .. مرجحاً أسباب التدني في التنفيذ نتيجة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد والتي أثارت انعكاساتها على مجالات التنمية المختلفة في الوقت الذي عملت الحكومة على تحديد برنامج أسمته برنامجاً للاستقرار والتنمية استوعب دعم المانحين من خلال المؤشرات للمانحين بخصوص دعم اليمن لمجابهة آثار تلك الأزمة .

موضحا بأنه تم في العام الماضي 2013م تنفيذ (90) مشروعا بنسبة (100%) في إطار السلطة المحلية في مجالات (التعليم العام والتعليم الفني والصحة والسكان والإدارة المحلية والأشغال والطرق والزراعة والشباب والرياضة) فيما تراوح التنفيذ على (70% ,30 %) في (46) مشروعا وتعثر العمل في (18) مشروعا في مجال السلطة المركزية تم تنفيذ (38) مشروعا بنسبة (100%) و في مجالات (الأشغال والاتصالات والصرف الصحي ومياه الريف وهيئة الطيران المدني) يتراوح التنفيذ ما بين (70% ,30%) في (62) مشروعا وتعثر العمل في (15) مشروعا .

مطالبا في ختام تصريحه بضرورة تحويل المخصصات المالية للمشاريع المركزية إلى المحافظة لإنجازها نظرا لأن كثيراً من هذه المشاريع بدا التنفيذ فيها خلال سنوات الخطة الثالثة ولازالت ترحل من سنة لأخرى بسبب ضعف مخصصاتها المالية وارتباطها بالوزارات.

تم تسليم الموقع الجديد لمحطة المعالجة بتاريخ 6 أكتوبر 2012 م ، أي بعد ما يقارب عام ونصف العام على إصدار أمر المباشرة ، علماً بأن تكلفة محطة المعالجة وتكلفة الخط الناقل وخط الدفع ومحطة الرفع تقدر بحوالي بـ73 % من قيمة العطاء الأصلية ، إذ جرى تكليف الاستشاري بإعادة التصاميم للخط الناقل وخط الدفع ومحطة الضخ ، وتم اعتماد هذه التصاميم من صاحب العمل بتاريخ 23 سبتمبر 2013 م ، ما أدى إلى التأخير في إنجاز الخط الناقل وخط الدفع ومحطة الضخ ومحطة المعالجة للصرف الصحي، وهناك أسباب أخرى أدت إلى تأخر سير أعمال التنفيذ بها اعتراضات بعض المواطنين وإيقافهم العمل فيه ، فلقد تكررت هذه الظاهرة مرات عديدة دون أي إجراء فعلي إزاءها من قيادة السلطة المحلية بالمحافظة، لإيقاف ومنع المواطنين من إيقاف العمل وكذا جهات مجهولة بسرقة 1800 م أنابيب بولي اتيلين وبعض معدات المقاول، مما أثر سلباً على سير العمل وتدني نسبة الإنجاز وهي السبب الرئيس في تغير محطة المعالجة والخط الناقل .

واختتم الأخ المهندس عيدروس عبد الله السقاف حديثه بالقول: لقد تم في مكتب المحافظ الأخ أحمد عبدالله المجيدي ، عقد اجتماعين برئاسته وبحضور جميع الجهات المعنية بالمشروع بتاريخ 24 مارس وابريل 2014 م ، لمناقشة وضع المشروع والتزمت قيادة السلطة المحلية بتوفير الحماية الأمنية اللازمة والكافية لاستمرار المشروع وعلى أن تكون غرفة عمليات المحافظة هي الجهة المُتابعة للجانب الأمني للمشروع وتم تكليف الإدارة العامة للشرطة بمحافظة لحج بتوفير طاقم أمني لمراقبة العمل بالمشروع باستمرار وعلى مدار الساعة ، إلّا أن المقاول لم يقم بالإجراءات لمتابعة العمل في الخط الناقل حتى يومنا هذا .